وكل فعل مفتقر إلى الاسم وليس الاسم مفتقرا إلى واحد منهما في كل موضع وأما جعله المضارعة هي المقوية ففاسد أيضاً لأن من الأفعال كثيراً لم يضارع الاسم ولا حل محله فيلزمه أن يكون كالحروف في الضعف[1].

كان ابن خروف قد قدر في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً أنه عمل فيه النصب، ولكن هذا الرأي مخالف للمشهور، والظاهر أن ابن خروف قد رجع عن هذا الرأي في شرحه هذا. . والتقدير في زيد عنك أو في الدار زيد: كائن أو مستقر أو كان أو استقر، ولكن اختلف في الأولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الإفراد والتصريح به في قوله:

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[2]

وهذا عند بعضهم من الشاذ، وقال ابن جني أنه جائز لكونه أصلا، وقال أبو حيان في شرح التسهيل، في هذا البيت دليل على أن الفاعل في الظرف هو العامل إذ ظهر في البيت[3].

ونسير مع الباب نفسه حتى نصل إلى قول سيبويه.

نحو إنما وكأنما ولعلما. قال ابن خروف: قال الأستاذ أبو بكر: هذا نص في إنما وكأنما ولعلما فلم يخرج من الباب الا ليت.

قال ابن خروف: وليس بنص لأنه يحتمل أن يمثل بالبعض وهو يريد الكل، وقد قال النابغة:

الا ليتمـــا هـــذا الحمـــام لنـــا

---

(1) تنقيح الألباب 256.
(2) صدره ـ لك العز إن مولاك عز وإنْ يهن ـ الهمع 1/98.
(3) الدرر اللوامع 1/75.